جوائز «توني» تكرس عودة برودواي

ص15

محمد بن عيسى مرشح لرئاسة مجلس المستشارين المغربي

ص4

الطوارق أو «بدون ليبيا»: تائهون في صحراء الإهمال دون وثائق ثبوتية

ص7

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2021/09/28

21 صفر 1443

السنة 44 العدد 12193

Tuesday 28/09/2021

44th Year, Issue 12193

تبون يستنجد بأحد صقور الجيش تحت غطاء الحرب على «ماك» و«رشاد»

عودة مكثفة لضباط الاستخبارات تضفي أجواء أمنية شبيهة بالعشرية السوداء في الجزائر

الجزائر – عيّن الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الجنرالَ المتقاعد جبار مهنا على رأس مديرية مكافحة الإرهاب التي أسست حديثا، وهو القرار الذي أثار تساؤلات عن خلفيات القرار ودلالاته، باعتبار أن الرجل محسوب على ما يوصف بـ"الدولة العميقة"، ويُقصد بها جيوب جهاز الاستخبارات السابق، فضلا عن أن خطاب السلطة يردد منذ سنوات مقولة القضاء على الإرهاب.

ويعتبر الجنرال جبار مهنا أحدَ صقور المؤسسة العسكرية قبل هيمنة الرئاسة على مراكز القرار إلى حين تنحي الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة عنها في 2019، فهو يعد إحدى قطع الحلقة الضيقة لمدير جهاز الاستخبارات السابق الجنرال محمد مدين (توفيق) الذي أطيح به عام 2015 من طرف عبدالعزيز بوتفليقة.

وكان مهنا –أحد أذرع بوتفليقة القوية– على رأس مديرية أمن الجيش إلى غاية عام 2015، حيث تمت الإطاحة به ومتابعته لدى القضاء العسكري في إطار جولات الصراع آنذاك بين الرئاسة والاستخبارات، ووجهت إليه آنذاك تهم "الثراء غير المشروع، التعسف في استعمال السلطة، وسوء استغلال السلطة"، وهي التهم التي كلفته السجن خمس سنوات نافذة، ولم يُخل سبيله إلا في شهر يوليو 2020.

وإذا كان القرار يمكن أن يدرج في خانة الاستفادة من خبرة ورصيد الرجل في المجالين الأمني والعسكري الميداني، فإن تأسيس مديرية جديدة لمحاربة الإرهاب أثار تساؤلات المتابعين، لأن السلطة لا تتردد خلال السنوات الأخيرة في ترويج مقولة القضاء على الإرهاب، مما يوحي بأن مقاصد المديرية المذكورة ستكون خارج الإرهاب التقليدي المتمثل في نشاط الجماعات الإسلامية الجهادية.

> جبار مهنا، أحد أذرع بوتفليقة، من السجن والتهميش في إطار جولات الصراع بين الرئاسة والاستخبارات إلى الواجهة

وذلك بغض النظر عن السياسة الأمنية المطبقة في البلاد تجاه الناشطين المعارضين واحتجاجات الحراك الشعبي، حيث ظهرت بوادرها بمجرد عودة ما يعرف بـ"صقور الجيش" إلى دوائر القرار، وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار ومدير الاستخبارات السابق الجنرال المتقاعد محمد مدين (توفيق)؛ إذ تم تشديد القبضة الأمنية وتضييق مجال المعارضة والاحتجاج السياسي بشكل غير مسبوق.

وبالرغم من أن الرجلين في حالة تقاعد فإن تجاوزهما لحقبة السقوط (2019 – 2020) مكنهما من العودة إلى مراكز النفوذ وتوجيه التطورات السياسية في البلاد بشكل أزاح كليًا جناح خصمهما اللدود قائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، وأعاد نفوذهما وجيوبهما إلى مفاصل مؤسسات الدولة في ظرف وجيز.

وتعد الاستعانة مجددا بالجنرال جبار مهنا لقيادة مديرية جديدة لمكافحة الإرهاب أحد أوجه استفراد الصقور بدوائر القرار في البلاد، وأن نهاية الإرهاب الإسلامي لا تعني بالنسبة إليهم نهاية الإرهاب كليا في البلاد، في ظل توتر الوضع الأمني في دول الجوار الجنوبي وتصنيف حركتي استقلال القبائل "ماك" و"رشاد" تنظيمين إرهابيين خلال الأشهر الأخيرة، ما يوحي بأن المعركة الجديدة للمديرية المستحدثة ستكون ضد قواعد وجيوب التنظيمين المذكورين.

تبون يستنجد بالصقور

ولئن تناقلت تقارير محلية الإعلان عن قرار التعيين وإطلاق المديرية الجديدة دون الاستناد إلى قرار رسمي من طرف السلطة فإن مصدرا مطلعا أكد لـ"العرب" أن "القرار اتخذ منذ أسابيع، وقد تمت هيكلة المديرية وتسمية كوادرها البشرية"، مما يؤكد توجه الصقور إلى تثبيت تصورهم في التعاطي مع الوضع الداخلي والإقليمي، خاصة في الحدود الجنوبية.

ورغم تمسك قيادات "ماك" و"رشاد" الناشطتين في الخارج بأنهما "تنظيمان سياسيان لا يمارسان العنف أو النشاط المسلح "، إلا أن التقارير الأمنية الجزائرية والتحقيقات الجارية بشأن موجة الحرائق التي ضربت منطقة القبائل خلال هذه الصائفة والجريمة البشعة التي راح ضحيتها الناشط المتطوع جمال بن إسماعيل، أفضت إلى "ضلوع عناصر وخلايا من الحركتين المذكورتين في تلك الأعمال".

وكانت تقارير محلية قد تناقلت ما أسمته بـ"إفادات عناصر من ماك" صرّحت بشروع التنظيم المطالب باستقلال منطقة القبائل في تكوين ميليشيات مسلحة وخلايا محلية وعمليات تسليح لمقاومة ما تسميه بـ"الاستعمار الجزائري".

وذهبت معلومات متداولة إلى أن عودة الجنرال جبار مهنا سبقتها وستعقبها عودة ضباط آخرين محسوبين على جناح الصقور، على غرار الجنرال المفرج عنه أيضا عبدالقادر آيت أوعرابي (حسان)، وقائد فرقة التدخل العقيد عبدالقادر حداد (ناصر الجن)، الأمر الذي سيضفي أجواء أمنية شبيهة بتلك التي سادت مرحلة العشرية الدموية (1990 – 2000)، والفارق بينهما هو أنه في الأولى كان العدو هو الجماعات الإرهابية الإسلامية، وفي الثانية حركتي "ماك" و"رشاد"، أو توظيف العداء للحركتين في عملية السيطرة على الوضع ومنع أي حراك اجتماعي يمكن أن يشوّه صورة السلطة.

وأدت السياسة الأمنية المستفيدة من إجراءات الغلق –التي اتخذت لمواجهة وباء كورونا– إلى تراجع لافت في الاحتجاجات السياسية للحراك الشعبي المعارض للسلطة، بعدما تم توسيع دائرة قمع النشطاء والتضييق عليهم وتوقيفهم، حيث تحصي لجنة مستقلة للدفاع عن معتقلي الرأي نحو 400 سجين وموقوف من بينهم نساء.

غير أن استحداث المديرية الجديدة لمكافحة الإرهاب يطرح إشكاليات عدة حول دور وصلاحيات مصالح الأمن والدرك خلال المرحلة القادمة في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب.

البحرين ترفع درجة اتهاماتها: تحريض قطري ممنهج

المنامة – رفعت البحرين هذه المرة سقف اتهاماتها لقناة الجزيرة معتبرة أنها تتحرك ضمن تحريض قطري ممنهج وفي وقت مدروس ضدها، كاشفة عن أن الدوحة تعمل على "تجنيد عدد من المواطنين العسكريين والأمنيين البحرينيين" لصالحها.

يأتي هذا التوتر ليظهر أن المنامة قد نفد صبرها تجاه أسلوب قطر في عرقلة تنفيذ الالتزامات التي يوجبها عليها اتفاق قمة العلا بشأن المصالحة.

وقالت وزارة الداخلية البحرينية في بيان لها إن "حملات التشويه القطرية المعادية لمملكة البحرين، عبر المنبر التحريضي 'قناة الجزيرة' ومن بينها ما بثته تلك القناة من محادثة مزعومة بين شاب بحريني وأحد منتسبي الأجهزة الأمنية، فضلا عن ترديدها المعتاد لمزاعم التعذيب ومنع زيارات النزلاء، وما تسميهم 'الأطفال المسجونين'، إنما تأتي في إطار ممنهج وفي توقيت مدروس اعتادته مملكة البحرين من جانب هذه القناة والدولة الراعية لها".

وأضافت أن "وطأة هذا التحريض تشتد كل عام، بالتزامن مع الاجتماع السنوي للمجلس العالمي لحقوق الإنسان في جنيف".

واعتبرت أوساط خليجية متابعة أن بيان وزارة الداخلية البحرينية ثم مجلس الشورى يظهر أن المنامة قد تجاوزت كل الحسابات الخاصة بموضوع المصالحة وتعاملت مع حملات الجزيرة على أنها توجه رسمي قطري وليس مجرد مواقف معزولة للقناة.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن البيان القوي لوزارة الداخلية يرسل إشارة واضحة إلى بقية الشركاء الخليجيين مفادها أن قطر هي من يفشل المصالحة التي تبنتها قمة العلا على أساس أنها خيار جماعي، لكن الدوحة تتعامل مع هذه المصالحة بمزاج خاص في الموقف من البحرين، ولا تتوقف عن استهداف أمنها القومي.

ويأتي غضب البحرين هذه المرة بعد عرض قناة الجزيرة برنامجا عن معاملة الأطفال في السجون البحرينية واتهام المنامة بممارسة التعذيب.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تعرض فيه قناة الجزيرة تقارير عن أوضاع السجون في البحرين، في خطة يقول متابعون بحرينيون إن هدفها هو ترويج اتهامات ومزاعم عن جهات مرتبطة بإيران وتهدف إلى ضرب مصداقية البحرين وسجلها في مجال حقوق الإنسان، وذلك بالتزامن مع الاجتماع السنوي للمجلس العالمي لحقوق الإنسان في جنيف.

وركزت الجزيرة في تغطيات الفترة الماضية على المؤسسات العقابية البحرينية من خلال سيل من الانتقادات تراوحت بين التشكيك في إجراءات التوقي من انتشار وباء كورونا داخلها وبين طريقة معاملة المقيمين فيها.

وجاء في بيان وزارة الداخلية البحرينية أنه "ليس غريبا هذا الاستهداف من قبل قناة الجزيرة التي ترعاها قطر، ضد البحرين وما حققته من مكتسبات وطنية ومنجزات حضارية، ومن بينها برنامج العقوبات البديلة".

من جهته أبدى مجلس الشورى البحريني في بيان له استغرابه من الخطاب التحريضي المستخدم في قناة الجزيرة، والذي يستهدف المساس بالوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي الذي يتسم به شعب مملكة البحرين، مؤكداً أن المجتمع البحريني يشهد له الجميع بأنه رمزٌ للتعايش والترابط، ولا يمكن زعزعة أمنه واستقراره من خلال نشر الأكاذيب وتضليل الرأي العام.

وبالرغم من الحملات الإعلامية القطرية ظلّ المسؤولون البحرينيون محافظين على هدوئهم وسعوا لترك الباب مفتوحا لفُرص إجراء حوار بين البلدين يساهم في حلحلة الخلافات ويعبّد الطريق أمام المصالحة. لكن يبدو أن صبرهم قد نفد هذه المرة.

> بالرغم من الحملات القطرية ظلّ المسؤولون البحرينيون محافظين على هدوئهم لكن نفد الصبر أخيرا

ويقول متابعون بحرينيون إن هجمات قناة الجزيرة توقفت تجاه بعض الدول المعنية بالمصالحة وخفّت تجاه البعض الآخر، لكن تجاه البحرين تتخذ هذه الهجمات طابعا تصاعديًا، وهو ما يكشف غياب أي نية للمصالحة. في المقابل هناك نية لاستهداف البحرين بعد تحييد شركائها في رباعي المقاطعة ضد قطر.

ويعتبر هؤلاء أن التركيز القطري على الإساءة إلى بلادهم ليس موقفا عابرا بل هو مستمر وبدا واضحا منذ احتجاجات 2011، حيث وجّهت البحرين اتهامات متكرّرة لقطر بالتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة زعزعة استقرارها، وذلك استنادا إلى تواصل شخصيات قيادية قطرية مع المعارضة الشيعية التي كانت حينذاك تقود محاولة تفجير انتفاضة ضدّ النظام في المملكة على غرار ما حدث في بلدان عربية أخرى.

العرق التركي ورقة أنقرة لفرض نفوذها في أفغانستان

إسطنبول – يراهن الأتراك على الدخول بقوة إلى أفغانستان ضمن رؤية أشمل تقوم على التمدد في آسيا الوسطى عن طريق إحياء المشترك التاريخي، وخاصة البعد العرقي التركي، مستفيدين من المكاسب الميدانية التي حققتها بلادهم في أذربيجان والتي أعطت زخما كبيرا لفكرة ما أسماه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بـ"العالم التركي". وينظر الأتراك إلى أفغانستان على أنها مجال حيوي عسكري واقتصادي من شأن لعب دور مؤثر فيه أن يمنحهم موطئ قدم مهمًا تماما كما حصل في أذربيجان.

وقال جاويش أوغلو إن التطورات في أفغانستان لها آثار عالمية، وإن العالم التركي أكثر تأثرًا بهذه التطورات لأنه جارٌ لهذا البلد.

جاء ذلك في كلمة له الاثنين خلال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول مجلس رابطة الدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي) في "قصر دولمة بهتشه" بمدينة إسطنبول.

وأشار جاويش أوغلو إلى أن اجتماعهم يصادف الذكرى السنوية الأولى لبدء الحرب التي استمرت 44 يومًا وانتهت بتحرير أذربيجان لأراضيها المحتلة من قبل أرمينيا.

وبيّن أن المجلس التركي لأول مرة يناقش مسألة أفغانستان، مؤكدًا أن وجود الملايين من ذوي العرق التركي في أفغانستان هو ما يهم المجلس بشكل مباشر.

وشدد الوزير على أن اجتماع إسطنبول مؤشر على ارتفاع مكانة المجلس التركي على الساحة الدولية.

ومنذ نجاحها في تقديم دعم عسكري فعال لأذربيجان في معركة إقليم قرة باغ وسكوت العالم عن المكاسب التي حققتها، تسعى تركيا لإعطاء زخم أكبر للبعد التركي في علاقتها الخارجية في آسيا الوسطى، وهو ما وجد صدى لدى دول "المجلس التركي" وجيرانها.

ولا يتعامل الرئيس التركي مع البعد العرقي كنوع من الحنين إلى الماضي، وإنما بوصفه مدخلا لتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، وهو ما بدا واضحا في كلمة جاويش أوغلو أمام المجلس التركي.

مولود جاويش أوغلو

وجود الملايين من العرق التركي في أفغانستان يهمنا كثيرا

وقال جاويش أوغلو "اليوم (الاثنين) سنرسل رسالة قوية حول وحدة العالم التركي وتعاوننا في القضايا الدولية، وأعتقد أنه يمكننا اليوم بحث قضايا كيفية دعم الاستقرار الاقتصادي والجهود الإنسانية في أفغانستان، وكيفية دعم إدارة شاملة، وكيفية الحيلولة دون موجة هجرة جديدة، وكيفية أن نساهم في منع الجماعات الإرهابية من أن تتجذر مرة أخرى في البلاد".

وأضاف "لدينا علاقات خاصة مع أفغانستان، لذلك من المهم أن نرسل رسالة قوية إلى العالم بالبيان المشترك الذي سنصدره في نهاية الاجتماع".

وأظهرت معركة أذربيجان قدرات تركيا إقليميا ودوليا خاصة أن مُسيّراتها نجحت في تغيير وجهة الحرب تماما مثلما فعلت ذلك في ليبيا، وباتت صناعتها الدفاعية مطلوبة بسبب هذه المكاسب.

وترتبط تركيا مع أذربيجان بمشروع أنبوب الغاز الطبيعي العابر للأناضول والذي تبلغ كلفته 8.5 مليار دولار. وهو يرتبط بأنبوب جنوب القوقاز الذي يضخ الغاز من حقل شاه دنيز 2 الأذري في بحر قزوين عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1